

اتفاق قبول تعليمات مرسله بالبريد

انه في يوم _____ ، الموافق _____ ، قد تحرر هذا الاتفاق بين كلا من:

اولاً : بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) – مركزه الرئيسي: القطعة رقم 85 منطقة البنوك – شارع التسعين – التجمع الخامس – القاهرة الجديدة.
ويمثله في التوقيع على هذا العقد السيد/ _____ ، بصفته _____

(يشار إليها فيما بعد بـ "البنك أو الطرف الأول")

ثانياً : شركة _____ ومقرها _____

سجل تجاري رقم _____ مكتب سجل تجارى _____ الكائن مركزها الرئيسي فى _____

ويمثلها في التوقيع على هذا الاتفاق السيد/ _____ بصفته _____

(يشار إليها فيما بعد بـ " الشركة أو الطرف الثاني")

ثانياً : شركة _____ ومقرها _____

سجل تجاري رقم _____ مكتب سجل تجارى _____ الكائن مركزها الرئيسي فى _____

ويمثلها في التوقيع على هذا الاتفاق السيد/ _____ بصفته _____

(يشار إليها فيما بعد بـ "مقدم الخدمة أو الطرف الثالث")

تمهيد

حيث أن مقدم الخدمة (الطرف الثالث) من الشركات المتخصصة في خدمات الشحن وتسليم المراسلات البريدية داخل جميع محافظات جمهورية مصر العربية، وترغب الشركة (الطرف الثاني) فى استخدام الخدمات التى تقدم من مقدم الخدمة (الطرف الثالث) بأداء خدمة نقل المكاتبات و/أو المراسلات و/أو المستندات البنكية الخاصة به من وإلى البنك (الطرف الأول) بمختلف انحاء الجمهورية.
وبعد ان اقر الاطراف على اهليتهم للتعاقد والتصرف اتفقا على ما يلي:

أولاً: يعتبر التمهيد السابق والمستندات والعقود والموقعة بين الاطراف جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتممين ومكملين لأحكامه.

ثانياً: نوافق ونقر نحن كلا من الشركة (الطرف الثاني) ومقدم الخدمة (الطرف الثالث) إقرار نهائياً غير قابل للإلغاء حالاً أو مستقبلاً لصالح بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م) بموجب هذا الاتفاق على إجراء المعاملات المصرفية الخاصة بالطرف الثاني طرف البنك وفقاً للآتي:

1- يقصد بالتعليمات المرسله بالبريد العادى : تعنى جميع المكاتبات و/أو المراسلات و/أو المستندات البنكية التى ترسل عن طريق البريد العادى او السريع بواسطة مقدم الخدمة (الطرف الثالث) باعتباره مفوض او وكيل بموجب هذا الاتفاق عن الشركة (الطرف الثاني) فى تسليم واستلام تلك التعليمات من وإلى البنك على ان تكون تلك التعليمات اصلية وسليمة وكاملة وموقعة من الممثل القانونى للشركة على كل صفحة منها طبقاً للتوقيع المطابق للنموذج المعتمد لدى البنك دون أدنى مسؤولية على البنك فى ذلك.

2- نقر نحن الشركة (الطرف الثاني) بموجب هذا الاتفاق على تفويض مقدم الخدمة (الطرف الثالث) تفويضاً نهائياً غير قابل للإلغاء نيابة عنا فى استلام وتسليم التعليمات المرسله بالبريد العادى من وإلى المركز الرئيسى للبنك وجميع فروع داخل جمهورية مصر العربية اثناء ايام وساعات العمل الرسمية التى يقرها البنك ويعد هذا التفويض بمثابة موافقة من الشركة (الطرف الثاني) على إخلاء مسؤولية البنك من إفشاء سرية المعلومات والبيانات التى تخص الشركة (الطرف الثاني) حال إطلاع مقدم الخدمة عليها اثناء تادية وظيفته ولا يحق للشركة (الطرف الثاني) الاعتراض على ذلك حالاً او مستقبلاً ودون ادنى مسؤولية على البنك بشأن سرية الحسابات والمعلومات وفقاً وأحكام قانون البنك المركزى المصرى وتعليماته الصادرة فى هذا الشأن حيث ان مقدم الخدمة (الطرف الثالث) يعد بمثابة وكيل عن الشركة (الطرف الثاني) فى استلام وتسليم التعليمات المرسله بالبريد العادى نيابة عنا التى تتضمن بيانات ومعلومات تخص الشركة.

3- تقر الشركة (الطرف الثاني) بأحقية البنك فى التعامل على حساب الشركة بعالية سواء بالخصم و/أو الإضافة و/أو التحويل وذلك تنفيذاً للتعليمات المرسله بالبريد العادى دون الاعتراض على ذلك حالاً او مستقبلاً.

4- تفوض الشركة (الطرف الثاني) البنك (الطرف الأول) بالخصم من حساباتها لدى البنك أية مصاريف أو عمولات مقابل أداء الخدمة موضوع هذا الإتفاق بما فى ذلك أتعاب مقدم الخدمة (الطرف الثالث).

- 5- تقر الشركة (الطرف الثاني) بتحملها أية مصاريف أو رسوم إضافية خاصة بالبريد سواء العادي أو السريع و تفوض البنك (الطرف الأول) بخصم تلك المصاريف أو الرسوم من حساباتها لدى البنك، وذلك في حالة ارسال الشركة (الطرف الثاني) تعليمات و/أو مستندات بنكية غير واضحة أو غامضة أو مبهمه أو بها شطب أو كتابة بين الأسطر أو ناقصة أو غير صحيحة أو تالفة أو غير المتفق عليها بواسطة مقدم الخدمة (الطرف الثالث) إلى البنك (الطرف الأول) وتم رفضها من قبل البنك لأي سبب من الأسباب.
- 6- تقر الشركة (الطرف الثاني) بان جميع التعليمات التي سيتم إستلامها او تسليمها من وإلى البنك بالبريد العادي بواسطة مقدم الخدمة (الطرف الثالث) قد صدرت من الأشخاص المفوضين بالتوقيع على حساب/حسابات الشركة (الطرف الثاني) وفي حدود صلاحياتهم وفقا والثابت بسجل تجارى حديث للشركة وان اية تعليمات مرسله منهم تعتبر بمثابة تعليمات صحيحة واصلية وسليمة وكاملة دون أدني مسؤولية علي البنك حال إختلاف ذلك عن الثابت باوراق الشركة الرسمية.
- 7- نقر نحن الشركة (الطرف الثاني) بان الأشخاص الاتي ذكرهم فقط هم المفوضين في التعامل نيابة عن الشركة على الحساب المذكور أعلاه عن طريق إرسال تعليمات بالبريد العادي بواسطة مقدم الخدمة (الطرف الثالث):
- 1- اسم الشخص المفوض : _____ صفته _____
- 2- اسم الشخص المفوض : _____ صفته _____
- 3- اسم الشخص المفوض : _____ صفته _____
- ونتعهد بإبلاغ البنك كتابة باي تعديل في الأشخاص المفوضين او تعديل في البيانات الخاصة بهم على ان تكون مدعمة بأصل المستندات المؤيدة لذلك ويحق للبنك رفض اى تعليمات مرسله بالبريد العادي لا تتضمن توقيع السادة سالفى الذكر المطابق والمحفوظ لدى البنك و وفقا لرؤية البنك.
- 8- أحقية البنك في عدم قبول أو تنفيذ اى تعليمات ترسل إليه من مقدم الخدمة (الطرف الثالث) وفقا وإرادته المنفردة دون اى إعتراض من الشركة (الطرف الثاني).
- 9- تقر الشركة (الطرف الثاني) بإخلاء مسؤولية البنك من اى التزام قد ينشا عن تنفيذ تلك التعليمات المرسله بالبريد العادي ولايحق لها الاعتراض أو الجحد أو الطعن باى شكل من الاشكال على تلك التعليمات حالا او مستقبلا.
- 10- تنطبق هذه الخدمة على المنتجات التجارية التالية والمستندات المتعلقة بها:
- اعتمادات مستندية تصدير
 - اعتمادات مستندية استيراد
 - مستندات تحصيل تصدير
 - مستندات تحصيل استيراد
- 11- عدم تحمل البنك لأي مسؤولية في حالة عدم تمكن البنك من تنفيذ التعليمات لأي سبب من الأسباب.
- 12- يجب أن تكون التعليمات أو الطلبات التي نوجهها إلي البنك واضحة وعلى مستندات البنك ولا غموض فيها وخالية من الشطب أو الكتابة بين الأسطر ولن يرتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم تنفيذ أي من التعليمات أو الطلبات المخالفة لهذا الشرط.
- 13- عدم تحمل البنك لأي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة قد تنشأ نتيجة أي خطأ أو أي مشاكل قد تؤدي إلي فقد ضياع التعليمات المرسله بالبريد العادي أو وصولها ناقصة او بشكل غير صحيح او تالفة من الطرف الثالث.
- 14- إن مخاطر التعامل بموجب البريد العادي تقع على مسؤولية الشركة الطرف الثاني الكاملة ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بنا من تنفيذ تعليماتنا المرسله منا للبنك ولا يحق لها الطعن أو جحد اى مستندات قد ترد للبنك عن طريق مقدم الخدمة.
- 15- علي أن أي عملية مطلوبة من البنك سوف تخضع لشروط وأحكام البنك الداخلية وكذا أحكام قانون التجاره وقانون البنك المركزى المصرى.
- 16- بأن البنك غير ملزم بالإخطار عن تنفيذ العملية أو فشل تنفيذها ولا مسؤولية علي البنك في حالة عدم تسلمنا اى إخطار و/او إشعار من البنك.
- 17- أن تفويضنا للبنك بتنفيذ تعليماتنا التي ترد له بالبريد العادي بواسطة مقدم الخدمة (الطرف الثالث) لن تعترضها أي تعزيزات أو إتصالات أخرى تشكك في تنفيذ العملية والتعليمات.
- 18- للبنك مطلق الحق والصلاحيه في رفض تنفيذ أي تعليمات ترد له عن طريق مقدم الخدمة (الطرف الثالث) دون أدني مسؤولية عليه في ذلك.
- 19- أن البنك غير مسؤول في حالة رجوعنا او اعتراضنا على أية تعليمات صادرة من جانبنا إلى البنك بواسطة التعليمات المرسله للبنك عن طريق مقدم الخدمة (الطرف الثالث) وكان البنك قد قام بتنفيذ هذه التعليمات.
- 20- أنه في حال رغبتنا في إيقاف التعليمات بالتعامل بالبريد العادي يستلزم ذلك حضور الممثل القانونى للشركة (الطرف الثاني) شخصياً إلى الفرع بعاليه وتقديم طلب كتابي موقع بإيقاف هذه الخدمة.

- 21- يحق للبنك الغاء هذه الخدمة في اي وقت دون ابداء ايه أسباب ودون اخطار سابق للشركة وذلك وفقا لما يراه البنك وتقديره المطلق.
- 22- تقرر الشركة بالمسؤولية الكاملة تجاه البنك (وكذلك مع حفظ حق البنك في طلب التعويض إلى أقصى حد يسمح به القانون فيما يتعلق) بأي خسائر، أو رسوم أو تكاليف (بما في ذلك التكاليف القانونية) أو أضرار قد تلحق بالبنك أو قد يتحملها لأي سبب من الأسباب نتيجة تعرض أو استهداف خدمة إرسال التعليمات بالبريد العادي لأي غش أو محاولة غش أو إساءة استخدام أو اختراق من قبل أي شخص بطريقة غير مصرح بها.
- 23- تقرر الشركة بعدم تحميل البنك و/أو شركاءه و/أو موظفيه و/أو مديرينه المسؤولين أي مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار قد تعاني منها الشركة أو قد تنشئ عن مثل هذا الغش و/أو سوء الاستخدام و/أو الاستخدام غير المصرح به المزعوم. بالإضافة إلى ذلك يبرأ ويخلى الطرف الثاني الشركة لأقصى حد يسمح به القانون البنك وموظفيه من أي مسؤولية عن أي خسائر و/أو رسوم و/أو تكاليف (بما في ذلك التكاليف القانونية) أو أضرار قد تعاني منها الشركة نتيجة استخدام خدمة إرسال تعليمات بالبريد العادي أو بسبب تنفيذ تعليمات و/أو تأكيدات (سواء مصرح أو غير مصرح بها) عملاً بمقتضى هذا الاتفاق.
- ثالثاً:** تم إبرام هذا الاتفاق مع الشركة (الطرف الثاني) ومقدم الخدمة (الطرف الثالث)، ولا يجوز لهما التنازل عن أي حق أو التزام ينشأ بموجبه، سواء كان هذا التنازل على نحو كلي أو جزئي وسواء تم بإعمال القانون أو غيره، لأي كيان آخر دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك (الطرف الأول) وأي محاولة لمثل هذا التنازل تكون لاغية. بينما يكون للبنك (الطرف الأول) دائماً الحق في التنازل عن هذا العقد بكامله أو في جزء منه لأي طرف اخر ودون الحاجة إلى الحصول على موافقة الشركة (الطرف الثاني) ومقدم الخدمة (الطرف الثالث)، على أن يقوم البنك (الطرف الأول) بإخطار الشركة (الطرف الثاني) ومقدم الخدمة (الطرف الثالث)، في حالة قيامه بمثل هذا التنازل.
- رابعاً:** يخضع هذا الاتفاق وتفسيره وأي قضايا أو نزاعات متعلقة به إلى محاكم القاهرة علي اختلاف أنواعها ودرجاتها أو أي محكمة أخرى يحددها البنك.

الطرف الاول

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.م)

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

الطرف الثالث

الطرف الثاني

الشركة:

الشركة:

الاسم:

الاسم:

الصفة:

الصفة:

التوقيع:

التوقيع: